

الخطاب المزوج للنهضة: مناورة في البيانات وتهدئة في التصريحات

الغنوشي: نأمل أن يعيد قيس سعيد
النظر في الإجراءات الاستثنائية

خالد هديوي

تتصف به كل الحركات السياسية الإسلامية، والنهضة الآن تعتمد هذا الأسلوب معوالة على مساعدات خارجية لتدارك الخسائر الأخيرة.

وقال عمار عمروسيه السياسي والقيادي في حزب العمال التونسي إن "النهضة رفضت إجراءات الرئيس قيس سعيد في البداية واعتبرتها انقلابا، ثم عدلت موقفها واعتبرتها تصحيح مسار بشروط".

وأفاد في تصريح لـ "العرب" أنه من الطبيعي جدا أنها تشترك مع سعيد في الحكم، والصراع كان محتملا بين الطرفين، وهي تناور وتعول كثيرا على الموقفين الدولي والإقليمي من أجل إنقاذ ما يمكن إنقاذه.

وأضاف عمروسيه "النهضة وكل الحركات الإخوانية منذ التأسيس تمتلك ازدواجية الخطاب، ولكن الحركة تراجعت سياسيا منذ سنة 2014، كما هو الشأن الآن لباقي الحركات الإسلامية في المنطقة العربية".

واستطرد "انتهى دور الإسلام السياسي وهناك ترتيبات سياسية جديدة".



وانقلبت النهضة على اعترافها وإقرارها بقرارات الرئيس قيس سعيد وسط تجاذبات داخلية كبيرة بين اجنحتها، ونشرت في صفحتها الرسمية على فيسبوك تدوينة اعتبرت فيها أن قرارات الرئيس جزء من الإصلاح، وأنه يمكن أن تكون مرحلة من مراحل الانتقال الديمقراطي قبل أن يتم حذف التدوينة.

ونقل القيادي البارز في الحركة محمد سامي الطريقي في تدوينة عبر صفحته الرسمية على فيسبوك عن الغنوشي قوله، إنه "علينا أن نحول إجراءات الخامس والعشرين من يوليو إلى فرصة للإصلاح ويجب أن تكون مرحلة من مراحل التحول الديمقراطي"، قبل أن يتراجع بدوره.

ولا تخفي الحركة رغبتها في حدوث نوع من الضغط الخارجي الذي يوقف الإجراءات التي اتخذها الرئيس قيس سعيد في الخامس والعشرين من يوليو والتي تنص على تجديد أعمال البرلمان واختصاصاته وإقالة حكومة هشام المشيشي ورفع الحصانة عن نواب البرلمان. وساهمت الإجراءات في تحجيم نفوذ الحركة.

واعترفت قيادات بارزة في الحركة بفشل الحزب في إدارة شؤون البلاد التونسية على امتداد عشر سنوات في السلطة، حيث ارتكبت الحركة الإسلامية جملة من الأخطاء خفرت التونسيين في المشهد السياسي، وعقدت هوة الاختلاف بين الشعب والمنظومة التي كانت تقودها.

وأقر النائب المجمع عن الحركة نورالدين البحري بأن "حركة النهضة أخطأت في إدارة شؤون البلاد بعد ثورة يناير 2011".



حبل سياسية لتخطي العقبات

تونس - تواصل حركة النهضة، واجهة الإسلاميين في تونس، مناوراتها السياسية المعبرة عن رفضها لإجراءات الرئيس قيس سعيد التي اتخذها في الخامس والعشرين من يوليو الماضي، فبينما تتبع الحركة سياسة الرفض والتصعيد في بياناتها، تعتمد القيادات أسلوب التهدئة في تصريحاتها لإنقاذ ما يمكن إنقاذه.

وعبر رئيس حركة النهضة ورئيس البرلمان المجدد راشد الغنوشي عن أمله في أن يعيد رئيس الجمهورية قيس سعيد النظر في الإجراءات الاستثنائية، وذلك احتراماً لمقتضيات الدستور الذي أكد الرئيس التزامه به.

وأشار الغنوشي في تصريح صحفي إلى أن "قنوات الاتصال مع سعيد مقطوعة رغم محاولات عديدة ومتواصلة في هذا الاتجاه"، معتبرا أن "الحوار يبقى السبيل الوحيد للتوصل إلى تسويات توافقية".

وانتقد الغنوشي عددا من الإجراءات التي اتخذها قيس سعيد في إطار مكافحة الفساد على غرار "تحجير السفر وفرض الإقامة الجبرية على عدد من النواب والمسؤولين السابقين"، مشيرا إلى أن "تلك الإجراءات تمثل انتهاكا للحريات والحقوق التي يؤكد عليها الدستور وكل المواثيق الدولية"، معتبرا أن "أفضل السبل للتعاطي مع موضوع الفساد هو أن يعهد به إلى القضاء التونسي بعيدا عن المؤثرات والموجهات السياسية وفي إطار الفصل بين السلطات".

وبخصوص إمكانية تعليق الرئيس سعيد العمل بالدستور قال الغنوشي "لا نعتقد أن رئيس الجمهورية سيلغي دستوراً بلغ به تلك المكانة وأقسم على احترامه، ونأمل ألا تندرج الأمور نحو التصعيد، عموما، نحن نعول كثيرا على ميل التونسي إلى الحلول الوسطى والمعتدلة، فمن الخصائص الأساسية للشخصية التونسية أنها تجنح إلى الوسطية وتكبح الانزلاق كلما شارفت الأمور على الانهيار".

ويرى مراقبون أن الحركة تعتمد أسلوب المخاتلة واللعب على المفاهيم بين التصعيد من جهة والتهدئة مع الخصوم من جهة أخرى، في مسعى إلى إعادة التموغ في المشهد وإعادة توزيع الأوراق.

وقال المحلل السياسي المنذر ثابت إن "النهضة تخاتل، وتنتهج منهجا تجريبيا في سياسة المواقف خطوة بخطوة، ووفق المعطيات الخارجية والداخلية العامة"، وأضاف "كل ما يطرأ على الرئيس سعيد من ضغوطات تقراء النهضة".

وأكد في تصريح لـ "العرب" أن "أحداث الخامس والعشرين من يوليو لم تكن مستهدفة للنهضة خصوصا، والغنوشي يريد إعادة التموغ في المشهد، وأمله في ذلك الضغط الخارجي".

وتابع ثابت "تصريحات الغنوشي من أجل إنقاذ موقفه داخل الحركة والساحة السياسية، وعملية النقد والتقييم كلفت الرجل مسؤولية في علاقة بما آلت إليه الأوضاع، ومن المؤكد أننا سنجد الغنوشي مهادنا هذه الأيام داخليا وخارجيا".

وتعتبر شخصيات سياسة أن ازدواجية الخطاب هو الأسلوب الذي المتفق عليه بشأن الانتخابات في ليبيا لتحقيق الاستقرار في البلد. وأضاف أن "مقاربة المغرب هي الائتلاف حول مصلحة ليبيا والحفاظ على المواعيد الانتخابية والاستغلال بمنطق عملي وإزالة العراقيل غير اللازمة والتركيبة على المرجعيات الموجودة".

وسبق أن احتضن المغرب خمس جولات من الحوار بين الأطراف المتنازعة في ليبيا، آخرها كانت في يناير 2021 توصلت خلالها هذه الأطراف إلى اتفاق حول الية تولى المناصب السيادية. ومنذ مارس الماضي وضعت البلاد أولى خطواتها على مسار إنهاء الانقسام السياسي والعسكري الحاد عندما تم الاتفاق على تشكيل حكومة وحدة وطنية، إضافة إلى إدارة البلاد، ومن أبرز مهامها التحضير لانتخابات رئاسية وتشريعية.

وتعترت عملية السلام في ليبيا منذ تشكيل حكومة الوحدة الوطنية، وسط معوقات بشأن الاتفاق على كيفية إجراء الانتخابات وعلى ميزانية موحدة، بالزمن مع ظهور مخاوف من عدم إجراء الانتخابات في موعدها المحدد.

السلطة الجزائرية تراهن على المعارضة لدمج القبائل في المسار الانتخابي

الأحزاب الراديكالية تعلن عن مشاركتها في الانتخابات المقبلة



السلطة الجزائرية تغازل أحزاب المعارضة

وساهمت القليعة الكبيرة في المنطقة للمسارات التي اختارتها السلطة الجديدة بالبلاد في تعزيز الطرح الانفصالي المستفيد من حالة الشجن الإثني والعرق الذي تديره بعض الدوائر، حيث يجري استغلالها لإثبات وجهة مقاربتها خاصة أمام الرأي العام الخارجي. ويرى متابعون للشأن الجزائري أن

تهديش السلطة لأحزاب والفعاليات الأهلية طيلة السنوات الماضية ساهم في تقوية التيار البربري الراديكالي وهيمته على المنطقة، وأن إقرار تلك القوى بالمشاركة في الانتخابات المنكورة هو فرصة لدمج المنطقة في المنظومة الوطنية ولو بشكل نسبي.

وهيمنت الأحزاب المحسوبة على التيار البربري على المجالس المحلية في مختلف الاستحقاقات الماضية، الأمر الذي يترجم العلاقة الوثيقة بينها وبين السكان، لكن دخول أوراق أخرى على الخط قد يعيد خلط الحسبات ويعقد من عملية إعادة الدمج السياسي. ويرى ناشطون محلليون أن المجالس المقبلة حتى في حالة إجراء الانتخابات في ظروف عادية، لن يكون بإمكانها التكفل بالآثار الوخيمة التي خلفتها موجة الحرائق، وأن المنطقة باتت بحاجة إلى مشروع إعمار حقيقي تتكفل به السلطات المركزية، لمساعدة السكان على العودة من جديد إلى الحياة العادية والشروع في إزالة المخلفات.

لتفاعل المواطنين مع المؤسسات المحلية التي يحتك بها في حياته اليومية. ومع ذلك، فإن الغموض يبقى قائما في منطقة القبائل إذا كانت ستستمر في قطيعتها مع السلطة، أم أن دخول الأحزاب الفاعلة في المنطقة سيسمح باستقطاب القواعد الشعبية وانتخاب مجالس بلدية وولائية، وينتهي بذلك مسلسل المقاطعة الذي أرق السلطة طويلا.

وينتظر أن تؤدي الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية التي خلفتها موجة الحرائق الأخيرة إلى تركة نفسية وسياسية لدى السكان، على اعتبار أن الاهتمام ينصب حاليا حول مخططات إعمار المنطقة، بدل التفكير في المستقبل السياسي للبلديات والمحافظات التي تكبدت خسائر كبيرة بدأت معالمها تتجلى في تموين الأسواق بالمنتجات التي كانت تشتهر بها كالبزوت والدواجن والبض.

ورغم تخصيص الحكومة لأغلفة مالية ضخمة من أجل تعويض المتضررين، إلا أن المخاوف تبقى قائمة من وتيرة تسير الأزمة، انطلاقا من تجارب سابقة كما حدث في زلزال بومرداس 2003 حيث قضى المتضررون عقودا كاملة دون سكن، وهو عامل لا يشجع السكان على الانخراط في المسار الانتخابي، رغم أن المؤسسات المذكورة تلعب دورا أساسيا في التنمية المحلية نتيجة الرقابة الشعبية عكس المناطق الأخرى من ربوع البلاد.

ويرر القيادي في جبهة القوى الاشتراكية يوسف أوشيش موقف حزبه الداعي للمشاركة في الانتخابات المحلية بالرغبة في "عدم ترك المجال أمام السلطة للتلاعب وتوجيه الاهتمامات والانشغالات اليومية للمواطنين، والعمل على عزل الأحزاب المؤثرة والفاعلة عن وعائها الشعبي".

وكانت القواعد النضالية للحزب هي صاحبة قرار مقاطعة التشريعات الأخيرة، بعدما انتقل المئات منهم إلى المقر المركزي للحزب، من أجل الضغط على الهيئات المركزية لرفض الانتخابات المذكورة، الأمر الذي سيطرح الموقف المذكور مجددا الآن، خاصة وأن القرار اتخذ بعزل عن التشاور مع المؤسسات المحلية للحزب، عكس حزب العمال الذي فتح مشاورات قاعدية لبلورة القرار النهائي.

ويبدو أن الطبقة السياسية المعارضة التي استفادت من موجة العزوف ومقاطعة الاستحقاقات الأخيرة هي الآن أمام تحد حقيقي لكسر الموجة المذكورة وإثبات مدى تأثيرها ولو نسبيا في نفوس غالبية الجزائريين من المحطات الانتخابية التي نظمتها السلطة منذ العام 2019.

وجرت التقاليد الانتخابية في الجزائر، على أن نسبة المشاركة تكون أكثر في البلديات والمحافظات مقارنة بالبرلمان والرئاسة أو الدستور، نظرا

يسعى صنّاع القرار السياسي في الجزائر للمراهنة على أحزاب المعارضة في الاستحقاقات الانتخابية المقبلة، بهدف إعادة استقطاب منطقة القبائل وإحكامها في المشهد السياسي بالبلاد، تجنباً لتعميق القطيعة بين الطرفين التي يمكن أن تغذيها أطراف انفصالية.

طاهر بلدي

الجزائر - تراهن السلطة الجزائرية على عودة أحزاب البديل الديمقراطي المعارض إلى المسار الانتخابي، لإعادة إدماج منطقة القبائل في خارطة السياسة للبلاد، وتلافي السيناريوهات التي عززت القطيعة بين المنطقة والسلطة الممثلة للمجموعة الوطنية، الأمر الذي قدم خدمة مجانية للأفكار الانفصالية التي تريد إحداث شرخ داخل جسد الدولة.

وأعلنت الأحزاب الراديكالية التي قاطعت الاستحقاقات الانتخابية الماضية عن مشاركتها في الانتخابات المحلية المقررة نهاية شهر نوفمبر المقبل، بما فيها أعرق أحزاب المعارضة السياسية في البلاد جبهة القوى الاشتراكية، المحسوبة على التيار البربري، وصاحبة النفوذ الشعبي القوي في المنطقة.

وفي انتظار الحزب البربري الثاني التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، ينتظر التحاق حزب العمال اليساري بالمسار المذكور، لتكون بذلك أول انتخابات دون مقاطعة حزبية منذ تنحي الرئيس السابق عبدالعزيز بوتفليقة في أبريل 2019.

الغموض يبقى قائما في
منطقة القبائل إذا كانت
ستستمر في قطيعتها
مع السلطة أم أن دخول
الأحزاب سينهي الأزمة

وشكلت مقاطعة الاستحقاقات الانتخابية السابقة في ربوع البلاد عموما، وفي منطقة القبائل تحديدا، أين لم تتجاوز نسبة المشاركة فيها سقف الواحد في المئة، صداعا سياسيا قويا في رأس السلطة، حيث وجدت نفسها مرفوضة كليا في أكبر الجهات حساسية وتأثيرا على الوحدة الوطنية، الأمر الذي فاقم من أزمة الشرعية الشعبية وفتح المجال للاستثمار السياسي من طرف التيار البربري الانفصالي.

المغرب يدعم الانتخابات لإنهاء أزمة الشرعية في ليبيا

وفي مؤتمر صحفي مشترك في الرباط، جمعه بوزير الخارجية المغربي ناصر بوريطة، قال صالح إن "الأزمة الليبية لن تحل إلا بالانتخابات الرئاسية والبرلمانية"، وأضاف أن "الشعب هو من ينتخب الرئيس مباشرة، وقد تم تضمين هذا القرار في الإعلان الدستوري".

والمغرب يدعم المعارضة السياسية والعسكرية. ولفت إلى أن بلده ليس له أجنده أو حل أو مبادرة حيال ليبيا، بل يعمل على فتح مساحة للبيين للحوار، ودعم الأمم المتحدة لحل هذه الأزمة، رافضا التدخل الخارجي في ذلك البلد.

من جهته اعتبر المبعوث الأممي خلال المؤتمر أن "الانتخابات ستكون جزءا من الحل لعدد من المشاكل في ليبيا"، مشددا على ضرورة عقدها في موعدها المقرر. وأشاد كويتش بدعم المغرب وتعاونته لتعزيز المسارات السياسية في ليبيا، والتي ينبغي أن تفضي إلى التعاون والاستقرار في البلاد.

وهذه ليست المرة الأولى التي يبدي فيها المغرب حرصه على التمسك بإجراء الانتخابات الليبية في موعدها، داعيا إلى إقرار السلم والاستقرار في البلد الأفريقي الذي يعاني من الانقسامات والاضطرابات الأمنية.

وبداية سبتمبر الجاري قال رئيس مجلس النواب الليبي عقيلة صالح إنه لا حل للأزمة في بلاده إلا عبر إجراء الانتخابات في موعدها.

الوصول إلى الاتفاق بشأن الجوانب السياسية والعسكرية. ولفت إلى أن بلده ليس له أجنده أو حل أو مبادرة حيال ليبيا، بل يعمل على فتح مساحة للبيين للحوار، ودعم الأمم المتحدة لحل هذه الأزمة، رافضا التدخل الخارجي في ذلك البلد.

من جهته اعتبر المبعوث الأممي خلال المؤتمر أن "الانتخابات ستكون جزءا من الحل لعدد من المشاكل في ليبيا"، مشددا على ضرورة عقدها في موعدها المقرر. وأشاد كويتش بدعم المغرب وتعاونته لتعزيز المسارات السياسية في ليبيا، والتي ينبغي أن تفضي إلى التعاون والاستقرار في البلاد.

وهذه ليست المرة الأولى التي يبدي فيها المغرب حرصه على التمسك بإجراء الانتخابات الليبية في موعدها، داعيا إلى إقرار السلم والاستقرار في البلد الأفريقي الذي يعاني من الانقسامات والاضطرابات الأمنية.

وبداية سبتمبر الجاري قال رئيس مجلس النواب الليبي عقيلة صالح إنه لا حل للأزمة في بلاده إلا عبر إجراء الانتخابات في موعدها.

الرباط - تواصل المملكة المغربية التمسك بالاستحقاق الانتخابي في ليبيا المزمع إجراؤه في الرابع والعشرين من ديسمبر المقبل، دعما للمسار السياسي المفضل، مشيرا إلى "عمله على فتح مساحة للحوار بين الأطراف الليبية".

وأكد المغرب الاثنين أن الحل في ليبيا يمر عبر الانتخابات التي يجب أن تكون في موعدها المحدد في ديسمبر المقبل، مشيرا إلى "عمله على فتح مساحة للحوار بين الأطراف الليبية".

جاء ذلك في تصريحات لوزير الخارجية ناصر بوريطة، خلال مؤتمر صحفي عقد مع المبعوث الأممي إلى ليبيا يان كويتش في العاصمة الرباط على هامش زيارة غير محددة المدة يجريها الأخير إلى المغرب.

وقال بوريطة "بما أن الأزمة في ليبيا تتعلق بالشرعية، فلا يمكن أن يتم الحل إلا بتمرين ديمقراطي من خلال احترام المؤسسات الليبية وهيئة الانتخابات"، داعيا إلى الاعتماد على ما تحقق من تقدم لإنجاح الانتخابات المقبلة. وأشاد بوريطة بالدور الهام للأمم المتحدة ومبعوثها الخاص من أجل